مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية
Journal of Public Management & Law & Development

المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية ودور المراجع الداخلي في الحد منها (دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالإدارة العامة لمصرف الوحدة)

OPERATIONAL RISKS IN LIBYAN COMMERCIAL BANKS AND THE ROLE OF INTERNAL REFERENCES IN REDUCING THEM (FIELD STUDY ON A SAMPLE OF EMPLOYEES IN THE GENERAL ADMINISTRATION OF THE BANK OF UNITY)

تاريخ الاستلام: 2022/07/16 تاريخ القبول: 2022/08/26 تاريخ النشر: 2022/12/01

محمد أصميدة أحمدي بوعظمات[1]، محمد محمود حسين[2]، سلوى محمود حسين[3]
[1] كلية الاقتصاد فرع الابيار، جامعة بنغازي، ليبيا، mohmed0923724117@gmail.com
[2] كلية الاقتصاد فرع الابيار، جامعة بنغازي، ليبيا، algtranym20@gmail.com
[3] كلية الاقتصاد فرع الابيار، جامعة بنغازي، ليبيا، asdfsalw@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية وتحديد أسبابها، وكذلك بيان اهم الوسائل والطرق التي يمكن ان تستخدم للحد او التقليل منها، وتتعرض المصارف للعديد من اشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، ومن اهم هذه المخاطر واحدثها تلك المخاطر المرتبطة بضعف الأنظمة الالكترونية وعمليات الاحتيال للمصرف، وسوء التسيير الإداري وبناء الاستراتيجيات الخاصة بنشاط المصرف، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمعتمد على جمع البيانات والمعلومات حول مشكلة الدراسة، واقتصرت عينة الدراسة على العاملين بالإدارة العامة بمصرف الوحدة وذلك لصعوبة التواصل مع جميع المصارف داخل ليبيا، ويشمل العاملين بالإدارات التالية: (إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وإدارة التفتيش، وإدارة تقنية المعلومات، وإدارة وحدة الامتثال) والبالغ عددهم (40) عامل، وقد تبين من نتائج الاختبارات الإحصائية وجود دور للمراجع الداخلي (ادراكه لإدارة المخاطر، الصلاحيات الممنوحة له، وتقييمه لإدارة نظم المعلومات الالكترونية، ومراجعته لأنظمة الرقابة) في الحد من المخاطر التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: المراجع الداخلي، المخاطر التشغيلية، المصارف التجارية.

ABSTRACT

The aim of this study is to identify the role of the internal auditor in reducing operational risks in Libyan commercial banks and identify their causes, as well as to indicate the most important means and methods that can be used to reduce or reduce them, and banks are exposed to many forms of risks associated with their activities and services, the most important of these risks, the latest of which is those associated with the weakness of electronic systems and frauds of the bank, The administrative mismanagement and the building of strategies for the activity of the bank, and to achieve the goal of the study, the analytical descriptive approach was used and based on the collection of data and information about the problem of the study, and the sample of the study was limited to the employees of the General Department of Al-Wahda Bank because of the difficulty of communicating with all banks inside Libya, and includes the employees of the following departments: (Internal Audit Department, Risk Department, Inspection Department, Information Technology Department, and Compliance Unit Department) numbering (40) workers, The results of the statistical tests showed a role for the internal auditor (his awareness of risk management, the powers granted to him, his protection of the management of electronic information systems, and his review of control systems) in reducing operational risks.

Keywords: internal auditor; operational risk; commercial banks.

المؤلف المرسل: محمد أصميدة أحمدي بوعظمات، **الإيميل:** mohmed0923724117@gmail.com

1.1 المقدمة Introduction:

تعتبر وظيفة المراجع الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بحيث تمثل الأساس في عملية اكتمال الإجراءات المالية، والضامن لصحة البيانات والإجراءات المقدمة من قبل أي إدارة داخل المؤسسة. وباعتبار المخاطر داخل المصارف جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، إلا أنها تتفاوت في درجة الخطورة من مصرف إلى أخر؛ وتعتبر المخاطر التشغيلية بأنواعها المختلفة من أهم المخاطر في المصارف خاصةً بعد تطور التكنولوجيا المتسارع في كافة المستويات، وباعتبار أن المصارف في ليبيا ما تزال حديثة العهد بالتكنلوجيا، ما يمثل ضعفًا للأنظمة الإلكترونية وعمليات الاحتيال والقرصنة المصرفية وعمليات التصدير والاستيراد الصورية وما يرافقها من خسائر كبيرة قد تهدد وجود الكثير من المصارف في الدولة (حديدي، 2016،2). إضافة إلى ذلك فقد أصبحت وظيفة المراجع الداخلي من مجرد قيامها بمساعدة المصرف في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية إلى العمل على التأكيد من وجود أنظمة رقابة داخلية جيدة وإدارة للمخاطر كافة وخاصة المخاطر التشغيلية التي تمثل نتاج للعمليات اليومية للمصارف حيث أن المصرف إما أن يحقق خسائر أو لا يحققها، وعدم وجود أي خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيرات ومن الضروري على الإدارة العليا التأكد ومن وجود برنامج لتقييم تحليل مخاطر التشغيل، وتنشأ تلك لمخاطر نتيجة لوجود تغيرات في نظام الرقابة الداخلية أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في المصرف مما ينشأ عنه حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخير في تنفيذ القرارات أو عدم الالتزام بقواعد العمل المصرفي أو خطأ في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات (خطاب، 2012، 42) .

1.2 مشكلة الدراسة The study Problem:

تتعرض المصارف للعديد من اشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، ومن اهم هذه المخاطر واحدثها تلك المخاطر المرتبطة بضعف الأنظمة الالكترونية وعمليات الاحتيال للمصرف، وسوء التسيير الإداري وبناء الاستراتيجيات الخاصة بنشاط المصرف، لذا فان فهم المراجع لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات امرا ضروريا لنجاح مهنة المراجع في المصارف، كذلك إشكالية إدارة المخاطر وفق تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2020 بشأن عدم تفعيل الأقسام التابعة لإدارة المخاطر (قسم مخاطر الائتمان – قسم المخاطر التسويقية – قسم مخاطر التشغيل)، ولتوضيح مشكلة هذه الدراسة تم صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المخاطر التشغيلية وما أنواعها؟

-ما هو مفهوم المراجعة الداخلية؟

- ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية بالمصارف محل الدراسة في الحد من المخاطر التشغيلية؟

1.3 فرضيات الدراسة Study hypotheses:

بعد إستعراض الدراسات السابقة وإستقراء أدبيات الموضوع قام الباحث بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"يساهم المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية"

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يساهم إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تساهم الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تساهم مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يساهم تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في الحد المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

1.4 اهداف الدراسة Objectives of the study:

تكمن الأهداف الرئيسية من هذه الدراسة في النقاط التالية:
- الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.
- تطوير وتفعيل دور المراجع الداخلي لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.
- تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط الرقابية لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.

1.5 أهمية الدراسة the importance of studying:

تبرز أهمية الدراسة انطلاقا من الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المصارف، مع ابراز أهميتها في التسيير والحد من المخاطر التشغيلية منها:
- التعرف على أداء وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- التعرف على المخاطر التشغيلية واسبابها في المصارف التجارية الليبية.
- ابراز دور المراجع الداخلي في اللحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.

1.6 مجتمع وعينة الدراسة study population and sample:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية، واقتصرت عينة الدراسة على العاملين بالإدارة العامة بمصرف الوحدة وذلك لصعوبة التواصل مع جميع المصارف داخل ليبيا، ويشمل العاملين بالإدارات التالية: (إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وإدارة التفتيش، وإدارة تقنية المعلومات، وإدارة وحدة الامتثال)، وقد حدد عينة الدراسة بـ (40) عامل.

1.7 منهجية الدراسة Research Methodology:

ان المنهجية التي استخدمت من اجل خدمة هذا البحث هو منهج الوصفي التحليلي والمعتمد على جمع البيانات والمعلومات حول مشكلة الدراسة ومن ثم تحليلها وتفسيرها للحصول على أسئلة واختبار الفرضيات الموضوع وللوصول الى النتائج النهائية وتقديم التوصيات.

1.8 حدود الدراسة The limits of the study:

- **الحدود بشرية:** اقتصرت الدراسة على العاملين بالإدارة العامة بالمصارف التجارية الليبية.
- **حدود موضوعية:** دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية.
- **حدود مكانية:** أجريت الدراسة بالإدارة العامة لمصرف الوحدة الواقعة داخل مدينة بنغازي بليبيا.
- **حدود زمنية:** تم تطبيق الدراسة خلال العام 2022م.

1.9 الدراسات السابقة Previous studies:

فيما يلي استعراض لبعض الدراسات السابقة وذلك وفقا للتسلسل الزمني من الاقدم الى الاحدث:

- **دراسة (الصواف،2011):**

هدفت الدراسة الى تحديد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية، وإبراز دور المراجع الداخلي في تحجيم هذه المخاطر وحماية المصارف منها، بالإضافة الى مساعدة المصارف التجارية في التعرف على هذه المخاطر وكيفية تجنبها قدر الإمكان، وقد توصلت الدراسة الى ان مفهوم الرقابة الداخلية والمراجعة تخطى حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع نواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف.

- **دراسة (حديدي، 2016):**

هدفت هذه الدراسة الى التأكيد على أهمية دور المراجع الداخلي في حماية المصرف واستمراريته وذلك من خلال تحديد دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية، في ظل الاعتماد على معايير المراجعة الدولية التي تعتبر بيان المبادئ الأساسية التي تحدد الكيفية التي يجب ان يكون عليها المراجع الداخلي، وتوصلت الدراسة الى اهم نتائج منها ان مفهوم المراجع الداخلي تخطى حماية النقديات والموجودات واكتشاف الأخطاء وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق اهداف المشاة، وأيضا هناك علاقة ارتباط معنوية بين المراجع الداخلي في المصرف وأنواع المخاطر التشغيلية وهذا بدوره يبين دور المراجع الداخلي في دعم إدارة المخاطر، كما ان المخاطر التشغيلية هي اكبر المخاطر التي تتعرض لها المصارف نظرا لتشعب اعمالها واعتمادها على التقنيات الحديثة والالكترونية في تقديم خدماتها وتطور نظم المعلومات الالكترونية لديه.

- **دراسة (تاج الدين، 2016):**

هدفت الدراسة الى الوقوف على اهم أسباب تبلور المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، هذه التي تعيق نشاط المصارف وتهدد امنها واستقرارها منها المخاطر التشغيلية، اذ كان من الضروري على المصارف ادارتها من خلال اتباع مسار يضمن تعريف المخاطر وقياسها ومتابعتها من اجل التخفيض من تكرارها وأثارها ومواجهتها في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وقد توصلت الدراسة الى ان إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف تتطلب ضرورة وجود إجراءات رقابة داخلية صارمة مصممة وفق المعايير المعمولة بها على الصعيد الدولي من اجل التسيير الفعال لهذه المخاطر، كما تبين انه رغم التطورات الحاصلة في نظم الرقابة الداخلية على مستوى الدولي الا ان نظام الرقابة الداخلية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالبنك لم يرق الى المستوى المطلوب من الفعالية.

- **دراسة (أبو شعبان،2016):**

هدفت الدراسة بشكل رئيسي الى التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث ان كفاءة المراجع الداخلي تلعبا دورا مهما في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية كما ان الصلاحيات الممنوحة له تزيد من هذا الدور، ويهتم المراجع الداخلي بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والتي بدورها تساعده على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمها التوصية الى إدارة المصارف بضرورة توظيف العدد الكافي من المراجعين الداخليين والحاصلين على شهادات المهنية مع الاهتمام بعملية التدريب المستمر لهم للحفاظ على كفاءتهم.

- **دراسة (عميروش ولعمارة، 2017):**

هدفت الدراسة الى معرفة دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية وتنحصر المخاطر المصرفية التي تعيق نشاط المجمع الجهوي للاستغلال لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 في المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، بدرجة اقل من المخاطر الانتمائية المنحصرة في مخاطر القروض وان المصرف يعتمد على الضمانات كخط دفاع اول ، فتفادي المخاطر كليا مستحيل التحقق لذا تعمل إدارة المخاطر مع غيرها من إدارات المصارف الى وضع نظام محدد لرقابة المخاطر ووضع الإجراءات الهادفة الى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن ان يتعرض لها المصرف، وتوصلت الدراسة الى ان وجود نظام مناسب وملائم وفعال للرقابة الداخلية في المصارف التجارية امر هام؛ لأنه يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة ويحمي الأصول من الاحتيال والسرقة كما تساعد عملية الرقابة المستمرة في توجيه الأداء والاطمئنان بان الأداء الفعلي تم وفق المعايير المخطط لها من طرف المصرف.

1.10 نموذج الدراسة Study model:

يوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 01: نموذج الدراسة

(دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية)

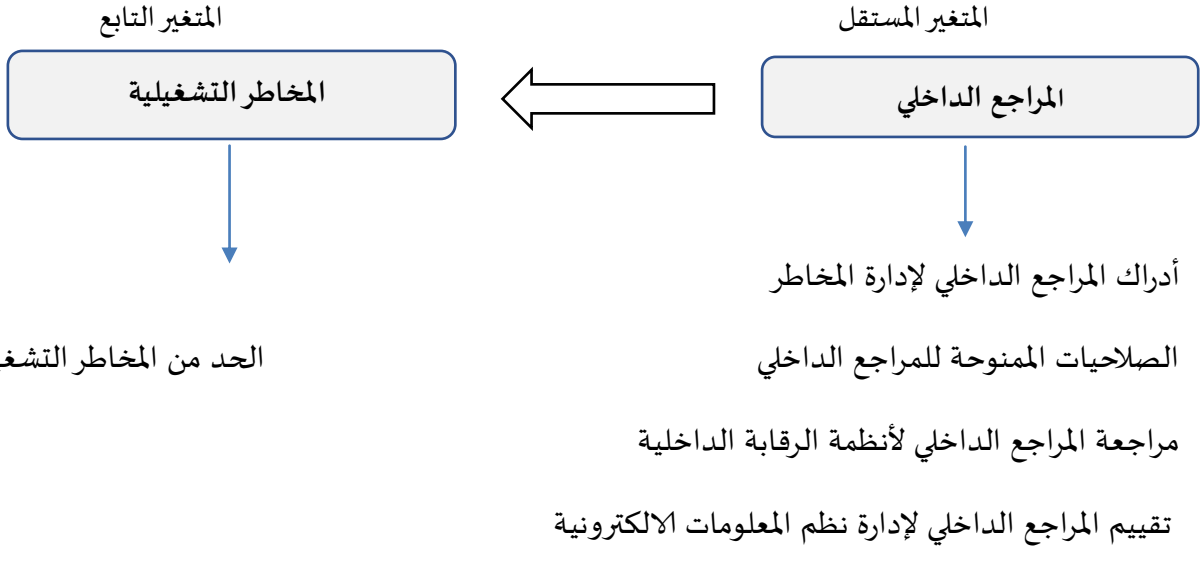

2.1 الإطار النظري للدراسة Theoretical framework of the study:

2.1.1 المراجعة الداخلية Internal Audit :

2.1.1.1 مفهوم المراجعة الداخلية The concept of internal audit:

تعد المراجعة الداخلية من اهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسة، فقد عرفت بأنها مجموعة من الأنشطة والأنظمة المستعملة داخل المؤسسة تنشؤها الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة، هذ بالإضافة الى التحقق من مدى اتباع العاملين للخطط والسياسات والإجراءات الإدارية المحددة لهم، وقياس سلامة تلك السياسات والخطط وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامهم، ووضع الاقتراحات من اجل التحسينات اللازم إدخالها، وذلك حتى تصل المؤسسة الى درجة الكفاءة والإنتاجية القصوى في ضوء الإمكانات المتوفرة (الخطيب، 2010، 130). وفي وقتنا الحاضر ازدادت أهمية المراجع الداخلي، وأصبحت نشاط دوري لكافة الأنشطة والعميات في المنشأة، بهدف رفع كفاءة وتطوير الأنشطة وأهمية هذه الوظيفة يعود إلى الخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات حيث اعتبرت كصمام الامان في يد الإدارة (الخطيب، 2010: 133).

وتعتبر وظيفة المراجع الداخلي لها دور بالغ الاهمية في المنشأة المالية ومصدر هذه الأهمية هو مدى حمايتها للأنظمة المعمول بها في المؤسسة وكذلك صمام الامان الذي تعتمد عليه إدارة المؤسسات في التحقق من الأداء المالي للمؤسسة (المدهون،2011، 15).

2.1.1.2 اهداف المراجعة الداخلية internal audit goals:

الهدف من المراجعة الداخلية طبقا لما ورد في مسؤوليات المراجع الداخلي الذي أصدره مجمع المدققين بالولايات المتحدة هو مساعدة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإجراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقديم التوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولها التدقيق. وينبغي ألا يقف دور المراجع الداخلي موقف الجمود بل يجب أن يتطور مع الزمن لينسجم مع التغيرات التي تطرأ على نشاط المؤسسة، فقد حدد أهداف التدقيق الداخلي كما وردت في دراسة حماد (2004، 67) كما يلي:

- فحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
- التحقق من وجود أصول المؤسسة وصحة تقيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر لكافة أنواعها.
- مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبل.
- التحقق من صحة البيانات المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية التي تعدها الإدارة المختلفة والإدارة العليا.
- تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة وإبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
- التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة.
- تحقيق أكبر كفاية وإدارية وانتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.

2.1.1.3 أهمية المراجعة الداخلية The importance of internal audit:

ظهرت الحاجة للمراجعة الداخلية بصورة اكثر جدية خلال الازمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 وبعد الحرب العالمية نتيجة افلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسئولية عن ذلك، فضلا عن حاجة وادارات هذه الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديه، الامر الذي دفعها الى انشاء وظيفة المراجعة الداخلية لتكون هي الأساس لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجلات النشاط والخطط والاهداف التي تسعى هذه الشركات الى تحقيقها (بكري، 2005، 85). ونظرا للتطورات المتسارعة التي مرت بها المجالات الاقتصادية والمحاسبية حول العالم اوجدت ما يحفز مهنة المراجعة الداخلية نحو التطور والابتكار لمواكبة هذه التطورات المتسارعة والتغيرات في بيئة الاعمال وطبيعة الأنشطة داخل المؤسسات، وهو الامر الذي أدى الى تزايد أهمية وظيفة المراجع الداخلي واتساع أهدافها والأنشطة التي تقوم بها (أبو ناهية، 2012، 44). وقد حددت دراسة الطويل (2009، 34) أهمية المراجعة بانها:

- تساعد على تحقيق المؤسسة لأدائها وربحيتها ومنع الخسارة الناتجة عن الغش والتلاعب.
- تساعد في ضمان وجود تقارير مالية سليمة ويمكن الاعتماد عليها.
- اتخاذ قرار سليم وتجنب مخاطر القرار الغير سليم والنتائج الغير مرغوب بها.

2.1.1.4 أنواع المراجعة الداخلية Types of internal audit:

يوجد عدة أنواع للمراجعة الداخلية، وفقا لمجال الاهتمام الذي ينصب اليه النشاط، اذ يقسم المراجعة الداخلية الى خمسة أنواع كما وردت في دراسة لظن (2016: 19) كما يلي:

- **المراجعة المالية Financial Audit:** المراجعة الداخلية المالية هو عبارة عن "الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى" (الخيسي،2013، 32). وتهدف عمليات المراجعة المالية الى توفير الحد المقبول بان التقارير المالية المدققة تعكس بأمانة الوضع المالي، ونتائج عملياتها، وحساباتها الجارية بما يتلاءم مع مبادئ المحاسبة (الواردات، 2013).
- **مراجعة الالتزام Compliance Review:** ويسمى أيضا مراجعة الرقابة هو ذلك النوع من المراجعة الذي يقوم من التأكد من تطبيق السياسات، والعمليات، والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعة بصورة أصولية، بالإضافة الى التأكد من ان إجراءات الجودة، الموضوعة من قبل المؤسسة، او من قبل جمعيات مهنية قد طبقت صورة جيدة (احمد، 2009، 35).
- **المراجعة لتشغيلية Review for operational:** ويقصد بها المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتحقق من كفاءة وفعالية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق اهداف المؤسسة وللعمل على إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات المختلفة في الإدارة واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وزيادة الربحية (محسن، 2011، 16).
- **المراجعة الإدارية Management Review:** ويقصد بها تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تودي بها الأنشطة والوظائف التنظيمية وتهدف المراجعة الإدارية لفحص ودراسة وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات والنظم والأساليب الرقابية وطرق ووسائل التشغيل والامكانيات المادية والبشرية والأداء الفعلي ونتائجه ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق اهداف الوحدة الاقتصادية.

- **المراجعة البيئية Environmental Review :** أشار معهد المراجعين الداخليين (IIA) الى موضوع المراجعة البيئية وذكر بانها عبارة عن جزء متكامل من النظام الذي تتمكن من خلاله الشركة تحديد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية، بالإضافة الى متطلبات السياسة الداخلية (ابو علي، 2012، 42).

2.1.2 المخاطر التشغيلية Operational Risks:

2.1.2.1 تعريف المخاطر التشغيلية Define operational risk:

عرفتها دراسة المدهون (2011: 50) بأنها "هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية او ضعف الأشخاص والأنظمة او حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة، وتشمل المخاطر التشغيلية عددا غير من المخاطر، لذا على وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل". وقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "هي مخاطرة الخسارة الناتجة من عدم كفاية او فشل العمليات الداخلية، والأشخاص والأنظمة او من احداث خارجية"، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية والسمعة (FMA et al, 2006, p23).

2.1.2.2 أنواع مخاطر التشغيل TYPES OF OPERATIONAL RISK:

المخاطر التشغيلية تضم مجموعة من المخاطر التي قد تحدث خسائر كبيرة يكون لها أثر سلبي على سير عمل المصرف، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية كما وردت في دراسة كلاب (2007، 70) كالتالي:

- **مخاطر العمليات الداخلية Risks of internal processes:** هي الخسائر التي تحدث من خلال الممارسات الخاطئة للعمليات ولحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، او نتيجة لضعف أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية.
- **مخاطر العنصر البشري The dangers of the human element:** هناك خسائر تحدث بسبب الموظفين في المصرف، قد تكون بقصد او بغير قصد، او بالتحايل على القوانين واللوائح التنظيمية، او بمخالفة سياسة المصرف بواسطة الإدارة او الموظفين (حماد، 2003:،71).
- **مخاطر الأنظمة Systems Risks :** وهي الخسائر التي تحدث نتيجة تعطل او فشل الأنظمة بسبب ضعف أنظمة تكنولوجيا المعلومات، او عدم توفر الأنظمة الخاصة بالحاسب الالي او بتعطلها او بسبب خلل أثر على كفاءة أدائها (الخوري،2011، 10).
- **مخاطر الحوادث المتعلقة بالبيئة الخارجية Risks of accidents related to the external environment:** هي الخسائر التي تنشأ عن طرف ثالث وهذا النوع يرجع الي: الغش وسوء استخدام ممتلكات المصرف، او التلاعب بالقانون او أي ضرر يصيب الممتلكات والأصول، او أي خسائر ناتجة عن تغير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواكبة عمله، او عدم الوفاء بالالتزامات المهنية ناحية العملاء، او بعض الاحداث الطبيعية قد تحدث ضررا ماديا (الخوري،2011، 13).

2.1.2.3 وسائل تحديد مخاطر التشغيل في المصارف Means of determining operational risks in banks:

هناك مجموعة من الوسائل والأدوات التي تستخدمها المصارف في تحديد واكتشاف المخاطر، منها كما وردت في دراسة الخوري (2011، 15) ما يأتي:

- **التقييم الذاتي أو تقييم المخاطر** Self-assessment or risk assessment: هي عملية تقييم لعمليات وأنشطة المصرف الداخلية، ولمدى وملاءمتها لمخاطر التشغيل التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وهو تقييم يتضمن اعداد قوائم للمراجعة، أو عقد ورش عمل لتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة إدارة مخاطر التشغيل (الخوري،2011، 18).
- **مسح المخاطر** Risk Survey: هي طريقة يتم بواسطتها عملية التأكد من ان جميع اقسام العمل المختلفة، والإدارات المختصة في المصرف؛ تؤدي عملها دون ان تتعرض الى مخاطر، مع معالجة بعض أوجه القصور في إجراءات وسياسات العمل حتى تحد من حدوث المخاطر (البلتاجي، 2017، 17).
- **المؤشرات الرئيسية للمخاطر** Key risk indicators: مؤشرات المخاطر هي إحصاءات او مقاييس غالبا تكون مالية، يمكن ان تشير الى وضع المخاطر في المصرف، وتتم مراجعة هذه المؤشرات بصورة دورية قد تكون شهرية، او ربع سنوية، وتوضح مدى تعرض المصارف للمخاطر، وتشمل هذه المؤشرات عدد العمليات الخاطئة، ومعدلات حضور الموظفين او مدى فداحة الأخطاء وحوادث الإهمال (البلتاجي، 2017، 18).
- **قياس المخاطر** Risk Measurement: يمكن للمصارف قياس المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها بعدد من الأساليب الحديثة التي طالبت بتطبيقها بازل 2، مع إمكانية ان يستفيد المصرف من المعلومات عن بعض الخسائر السابقة، لتجنب حدوثها في المستقبل، وتطوير استراتيجية عبرها يمكن تقليل المخاطر التشغيلية، والسيطرة عليها وتقليل اثارها، وتعتبر ان عملية تحديد المخاطر من اهم خطوات إدارة المخاطر، وعن طريقها تسهل السيطرة على المخاطر وتجنبها في المستقبل، وتقليل آثارها الحالية على راس مال المصرف، وعلى تحقيق أهدافه (الخوري،2011، 19).

2.1.2.4 طرق التحكم في المخاطر التشغيلية Operational Risk Control Methods:

يتم التحكم في المخاطر التشغيلية بعدة طرق او إجراءات تهدف الى تحسين أنشطة وإجراءات الرقابة الداخلية التي تسمح بالتقليل من المخاطر التشغيلية من حيث الخسارة او التكرار، وتتمثل هذه الطرق كما ذكرت دراسة تاج الدين (2016، 61) كما يلي:

- **مخططات استمرار النشاط** Activity Continuity Charts: تعد أحد اهم مخططات التحكم والتدخل للحد والتقليل من المخطر التشغيلية، والتي تضمن استمرار أنشطة المصرف مهما كانت شدة المخاطر التي يتعرض لها، والحوادث المسببة لها، وتهدف هذه المخططات على الحفاظ على صورة المصرف لدى الزبائن والهيئات القانونية، والتي تضمن انه اثناء وقوع الحوادث أي في تلك الفترة يستطيع المصرف تقديم خدماته بنفس الجودة المعتادة، مع احترام المصرف لالتزاماته القانونية والتعاقدية واستمراره دخله، بحيث يتم افتراض وقوع حوادث نادرة تتسبب في وقوف نشاط المصرف، مثال على ذلك: عطل في نظام المعلومات وأجهزة الاعلام الآلي الانقطاع في وسائل الاتصال، كوارث طبيعية(فيضانات او زلزال) (C. Jimenez, P. Mercier 2004,p111). ثم يتم وضع مخططات للنشاط اثناء أثناء وقوع هذه الحوادث، ويتم اعدادها بناء على البطاقة التعريفية للمخاطر وفقا للمرحلتين التاليتين:

أولا: تحديد المخاطر المحتملة ومتطلبات استمرار النشاط: يمكن وضع تصورات عن الاضرار التي تسببها المخاطر المحتملة وتحديد متطلبات استمرار النشاط اعتمادا على البطاقة التعريفية للمخاطر، وهذا بتحديد المسارات الحرجة المعرضة للتوقف، والموارد الضرورية لاستمراها في النشاط وذلك لضمان تقديم الخدمات للزبائن عند المستوى المطلوب، وهنا يطلب من كل من كل مسؤول نشاط تحديد مدى حساسية كل نشاط فرعي تابع له واقصى اجل مسموح به لتوقف النشاط، وبناء على هذه المعطيات يتم وضع سيناريوهات لمختلف المخاطر تحت فرضية عدم توفر الموارد اللازمة لسير النشاط، ثم يتم تحليل ودراسة الآثار المترتبة على ذلك من الجانب المالي والاثر على السمعة والتأثيرات التنظيمية والقانونية وهذا على فترات مختلفة.

ثانيا: اعداد مخططات استمرار النشاط: يتم في هذه المرحلة وضع تصورات عن كل الحالات الممكنة لغياب الموارد الضرورية لاستمرار النشاط، والأثار المترتبة عن ذلك ليتم تصميم مخططات تدخل، تتضمن الحلول الممكنة لتوفير هذه الموارد في اقل وقت ممكن من اجل استمرار النشاط وكيفية تطبيقها عند وقوع الحادث، وأول نقطة تعالجها مخططات استمرار النشاط هي التخفيض والحد من الآثار التي يسببها الحادث ثم الانتقال الى تحديد المراحل والإجراءات الواجب اتباعها من اجل تطبيق المخطط، وفي المرحلة الأخيرة الإجراءات الواجب اتباعها من اجل العودة الى الوضعية العادية لنشاط المصرف بعد زوال الخطر.

- **تفويض السلطات وفصل الأنشطة**Delegation of authority and separation of activities : تدخل في اطار الفصل بين الوظائف وتحديد المسؤوليات، ففي الحالات التي يكون فيها عمل المجموعات كبير يكون من الصعب التحكم ومراقبة عمل كل فرد، مما يفتح المجال امام عدد من المخاطر التشغيلية مثل الغش الداخلي والخارجي وعدم احترام النظام الداخلي، لذا يعتبر تفويض السلطات وتحديد المسؤوليات لأفراد المجتمعات عنصر هام للحد من المخاطر التشغيلية ويجب ان يكون تفويض السلطات خاضع لشروط من حيث الشكل تتمثل في تحديد واضح لحدود الوظيفة والمسؤوليات المفوضة، وشروط من حيث الموضوع اذ يجب ان يكون التفويض ممنوح لشخص له الكفاءة والقدرة على تطبيق المهام الموضة له (C. Jimenez, P. Mercier 2004,p122).

- **ميثاق اخلاقيات المهنة Code of Ethics:** تعتبر وثيقة متضمنة لمجموعة من القواعد الأخلاقية والتنظيمية التي يجب تطبيقها عند ممارسة العمل من اجل ضمان السير الحسن له، ومحاربة الأنشطة الغير مشروعة، إضافة الى الغش والاحتيال الداخلي والخارجي والحفاظ على سمعة المصرف، كما تعتبر هذه الوثيقة أداة فعالة للتحسين في اطار سياسة تسيير المخاطر التشغيلية، وتكون فعالة اكثر اذا كانت جزء من النظام الداخلي او من ملاحق عقود العمل مما يلزم الموظفين على احترامها ويتحمل مسؤولية مخالفتها كما يمكن التحسين من خلال دورات التكوين المتواصلة للموظفين، او من خلال توزيع منشورات عليهم تعلمهم بالمشاكل الحاصلة في مؤسسات أخرى جراء عدم احترامها (C. Jimenez, P. Mercier 2004,p123).

- **التغطية بالموازنة** Budget Coverage: يتم تغطية المخاطر التشغيلية بالتمويل (الموازنة) جزء من تسيير المخاطر وهذه الطريقة تخص المخاطر ذات الخسائر المالية المنخفضة، وهذه الطريقة يتم تسويتها محاسبيا عند وقوعها، او يتم تخصيص مؤونة للخسائر المحتملة في الميزانية السنوية من اجل مواجهة حوادث محتملة، وتوجه المؤونة الى حساب خاص في الميزانية ويتم تبريرها امام مصلحة الضرائب عن طريق قواعد الحوادث التاريخية، كما انها طريقة لا تتطلب قياسات مسبقة او تقديرات للتنبؤ بها، فقط يتم تسويتها عند حدوثها. كما توجد أيضا طرق خارجية للتحكم في مخاطر التشغيل على غرار الطرق الداخلية المذكورة مسبقا وتعتمد هذه الطرق على التحويل

الكلي او الجزئي للمخاطر نحو طرف خارجي له القدرة والامكانيات على تسيير أفضل لها او تحملها، تحويل المخاطر نحو طرف خارجي يكون عن طريق تحويل اثارها مثل التامين او بتحويل تسيير المخاطر الى طرف خارجي مثل تحويل الأنشطة (C. Jimenez, P. Mercier 2004, p124).

- **عقود التأمين Insurance Contracts:** يعتبر وثيقة يقبل بموجبه طرف (مؤسسات التأمين) تحمل الآثار الناتجة عن المخاطر المحتملة التي قد تقع للطرف الاخر(المصرف) هنا يقوم المصرف بنقل الخطر الى مؤسسة التأمين، وذلك بوضع تصور واضح عن المخاطر المؤمن عليها ثم يحدد مستويات المخاطر المقبولة وما تبقى من المخاطر يتم تغطيته من خلال عقود التأمين، ويمكن ان يشمل عقد التأمين ما يلي (B. Barthelemy 2000, p40):

أ. التأمين على الأشخاص: ضد الحوادث والاعتداءات التي قد تصادف الموظفين اثناء القيام بعملهم او اثناء التنقلات في مهام سرية، كما يمكن ان يشمل التأمين على الزبائن اثناء تواجدهم في مقرات المصرف.

ب. التأمين على الممتلكات: تشمل التأمين على الممتلكات المنقولة (السيارات تجهيزات الاعلام الآلي....) والممتلكات غير المنقولة (مباني الاستغلال، العقارات....).

ت. التأمين ضد القرصنة (تأمين المعلومات): ضد فقدان المعلومات وخسائر ناتجة عن فيروسات الأعلام الآلي.

ث. التأمين على الخسائر: تأمين الخسائر الناتجة عن السرقات، الغش والاحتيال.

- **تحويل الأنشطة Transform activities:** يلجأ المصرف الى تفويض مؤسسة خارجية للقيام ببعض النشاطات لصالحه والتي لا تعتبر نشاطات رئيسية وانما هي نشاطات فرعية، او قد تكون نشاطات تتطلب استثمارات كبيرة لا يمكن للمصرف تحملها او تتطلب خبرة خاصة لا يحوزها المصرف مثل: الامن، الطعام، الصيانة، طباعة الشيكات، ويكون ذلك على المراحل التالية (C. Jimenez, P. Mercier 2004, p135): **أولا:** قرار تحويل النشاط: يتم اجراء دراسة هن توابع تحويل النشاط المراد تحويله الى طرف خارجي عن المصرف، وهذا من اجل ضمان كل من مصالح الزبائن ونوعية الخدمات المقدمة اليهم، التأمين ضد الغش الخارجي احترام أخلاقيات المهنة، احترام الالتزامات القانونية والتعاقدية، وأيضا عد التأثير على النشاطات الرئيسية ومخططات استمرار النشاط، فبعد تحديد مختلف الجوانب التي يجب تأمينها عند نشاط معين، يتم دراسة العروض المقدمة من طرف الموردين ودراسة الامتيازات التي يحصل عليها المصرف خاصة من الجانب المالي (تكلفة التعاقد)، ومن جانب جهاز الرقابة على المخاطر المطبق من طرف المورد، ومدى الشفافية وتبادل المعلومات مع المصرف فيما يخص تطور المخاطر. **ثانيا:** التعاقد: في هذه المرحلة يتم اختيار المورد المناسب وتحديد بنود العقد وعملية الامضاء، ويجب ان يتضمن العقد بنود تبين التزامات المورد بوضوح بالإضافة الى بنود خاصة بعملية الرقابة على عمل المورد وعلى تطور المخاطر من خلال الاتفاق على مؤشرات خطر، وتحديد عتبة انذار لكل منهما. **ثالثا:** فترة التعاقد: في هذه المرحلة يبقى عل المصرف لعب دور الرقابة على المورد من حيث تنفيذه لبنود العقد وطريقة تسييره للمخاطر من خلال متابعة مؤشرات الخطر المتفق عليها. **رابعا:** بعد فترة التعاقد: قد لا يرغب المصرف في تجديد التعاقد مع نفس المورد، فيلجأ الى مورد اخر او الحاق النشاط بمصلحة داخلية، وهنا يجب عليه متابعة عملية انهاء التعاقد والمخاطر المصاحبة لها.

3.1 الدراسة الميدانية field study:

يهدف هذا الجانب الى دراسة دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، واقتصرت الدراسة على العاملين بالإدارة العامة لمصرف الوحدة وذلك لصعوبة التواصل مع جميع المصارف داخل ليبيا، ويشمل العاملين بالإدارات التالية: (إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وإدارة التفتيش، وإدارة تقنية المعلومات، وإدارة وحدة الامتثال) بالإدارة العامة لمصرف الوحدة، وقد حدد مجتمع الدراسة ب (99) عامل وبالاستعانة بجدول "Krejcie and Morgan" لاستخراج حجم العينة، تم توزيع عدد (80) استبيان على المشاركين في الدراسة والتي تم تصميمها بالاعتماد على دراسة أبو شعبان (2016)، وبلغ عدد الاستمارات المستردة(40) استمارة ، وبالتالي يكون عدد الاستمارات الداخلة في التحليل الاحصائي (40).

3.1.1 تحليل البيانات الشخصية Analysis of personal data:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة والتي تتمثل في (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، عدد الدورات)، وفيما يلي تحليل هذه البيانات:

3.1.2 المؤهل العلمي Academic Qualification:

يتضح من جدول (1) ان ما نسبته 17.5% من اجمالي المشاركين في الدراسة يحملون درجة ماجستير، بينما 57.5% من حملة درجة بكالوريوس، وتمثل نسبة 20.0% من الحاصلين على درجة دبلوم عالي، ونسبة 5.0% من الحاصلين على درجة دبلوم متوسط، مما يعني أن مالئي الاستبيان لديهم حد من الكفاءة العلمية التي تساعدهم في إجابة فقرات الاستبيان بشكل مناسب الامر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على اجابتهم المختلفة، كما ان المؤهل العلمي العالي مؤشر إيجابي على قدرات وكفاءة المشاركين.

جدول 1: (توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي)

المؤهل العلمي		
البيان	**التكرار**	**النسبة%**
ماجستير	7	17.5
بكالوريوس	23	57.5
دبلوم عالي	8	20.0
دبلوم متوسط	2	5.0
Total	40	100.0

3.1.2.1 التخصص العلمي Scientific Specialization:

ويتضح من جدول (2) ان ما نسبته 37.5% من المشاركين تخصص محاسبة، 17.5% تخصصهم إدارة اعمال، 12.5% تخصصهم مالية ومصرفية، 10.0% تخصصهم نظم معلومات إدارية، بينما 22.5% تخصصهم غير ذلك، وحيث ان كون الاستبانة متخصصة في مجال المراجعة وإدارة المخاطر فتجد ان معظم العاملين في هذا المجال

تخصصهم العلمي هو محاسبة والذي يعتبر القاعدة لمجال المراجعة والمخاطر وهو التخصص الأكثر معرفة في موضوع الدراسة، هذا بالإضافة الى انه يعطي مزيد من الاعتماد على اجاباتهم على فقرات الاستبانة.

جدول 2 (توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي)

التخصص العلمي		
البيان	التكرار	النسبة%
محاسبة	15	37.5
إدارة اعمال	7	17.5
مالية ومصرفية	5	12.5
نظم معلومات إدارية	4	10.0
أخرى	9	22.5
Total	40	100.0

3.1.2.2 سنوات الخبرة Years of Experience :

يتضح من جدول (3) ان ما نسبته 20.0% من المشاركين سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات، 10.0% تتراوح سنوات خبرتهم من 5-10 سنوات، 17.5% تتراوح سنوات خبرتهم من 10-15 سنة، بينما 52.5% خبراتهم أكثر من 15 سنة، وهنا نجد التنوع في سنوات الخبرة وهذا يساعد على إعطاء اراء مختلفة وفق مدة الخبرة التي لدى كل من المشاركين، والذي يزيد من درجة الاعتماد على اجابتهم في اختبار الفرضيات.

جدول 3 (توزيع المشاركين في الدراسة بحسب سنوات الخبرة)

سنوات الخبرة		
البيان	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	8	20.0
10-5	4	10.0
15-10	7	17.5
15 فأكثر	21	52.5
	40	100.0

3.1.2.3 عدد الدورات Number of Cycles :

يتضح من جدول (4) ان ما نسبته 27.5% من المشاركين لم يحضروا دورات تدريبية، 27.5% أجابوا ان عدد الدورات التدريبية التي التحقوا بها دورة واحدة، 15.0% اجابوا ان عدد الدورات التدريبية دورتان، 7.5% أجابوا ان عدد التي التحقوا بها ثلاث دورات، بينما 22.5% أجابوا ان تلك الدورات اكثر من ثلاث دورات، وهذا يدل على ان المشاركين في الدراسة لديهم المعرفة والمهارات الجيدة في مجالات الدراسة وذلك من خلال التحاقهم بالدورات

المساعدة والتي تزيد من المهنية والكفاءة في مجال المراجعة وإدارة المخاطر والذي بدوره ينعكس على زيادة درجة الاعتماد على اجاباتهم لاختبار فرضيات الدراسة.

جدول 4 (توزيع المشاركين في الدراسة بحسب عدد الدورات)

عدد الدورات		
البيان	**التكرار**	**النسبة%**
لم احضر	11	27.5
دورة واحدة	11	27.5
دورتان	6	15.0
ثلاث دورات	3	7.5
أكثر من ثلاث دورات	9	22.5
Total	40	100.0

3.1.3 تحليل البيانات الأساسية من الاستبيان Analyze the basic data from the questionnaire:

في هذا الجزء من الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل اراء وتوجهات المشاركين حول محاور الدراسة.

3.1.3.1 التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول مساهمة إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية:

تضمنت الاستبانة خمس عبارات تتعلق حول مساهمة ادراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة عن تلك الأسئلة الموضحة بالجدول رقم (5)، امكن التعرف على مساهمة ادراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من مخاطر التشغيلية وفقا لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.8400)، وبانحراف معياري بلغ (0.63116)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) يتضح هناك مساهمة لادراك المراجع الداخلي لادارة المخاطر في الحد من المخاطر التشغلية بالمصارف التجارية الليبية، ويتضح أيضا من تحليل العبارات بأن اعلى نسبة كانت لعبارة " يشمل نشاط المراجع الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الاسهام في تحسين إدارة المخاطر"، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0250)، بانحراف معياري (0.76753)، في حين كانت اقل نسبة لعبارة "يتولى نشاط المراجع الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف"، بمتوسط حسابي (3.7000)، وبانحراف معياري (0.88289).

جدول رقم 5 (التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول اسهام أدارك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر)

العبارة	المتوسط المرجع	الاتجاه العام	الانحراف المعياري
يشمل نشاط المراجع الداخلي تقييم الأداء والرقابة بهدف الاسهام في تحسين إدارة المخاطر.	**4.0250**	موافق	**0.76753**

تستند خطة نشاط المراجع الداخلي على تقييم المخاطر بشكل دوري.	3.8000	موافق	0.72324
يتولى نشاط المراجع الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف.	3.7000	موافق	0.88289
يوفر المراجع الداخلي المعلومات بشكل دقيق ومنظم لإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر.	3.9000	موافق	0.90014
من مهام المراجع الداخلي في المصارف التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر وفاعلية النتائج.	3.7750	موافق	0.76753
المتوسط المرجح العام	**3.8400**	موافق	
الانحراف المعياري العام			**0.63116**

3.1.3.2 التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول مساهمة الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيل بالمصارف التجارية الليبية:

تضمنت الاستبانة خمس عبارات تتعلق حول مساهمة الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة عن تلك الأسئلة الموضحة بالجدول رقم (6)، امكن التعرف على مساهمة الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من مخاطر التشغيلية وفقا لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.9300)، وبانحراف معياري بلغ (0.56487)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) يتضح هناك مساهمة الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، ويتضح أيضا من تحليل العبارات بأن اعلى نسبة كانت لعبارة " يمنح مجلس الإدارة المراجع الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامه بكفاءة وفعالية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0750)، بانحراف معياري (0.79703)، في حين كانت اقل نسبة للعبارة " يمتلك المراجع الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها وحرية التواصل المباشرة مع كافة دوائر المصرف وفي أي وقت يراه مناسبا"، بمتوسط حسابي (3.7000)، وبانحراف معياري (0.98417).

جدول 6 (التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول اسهام صلاحيات المراجع الداخلي)

العبارة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعياري
يمنح مجلس الإدارة المراجع الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامه بكفاءة وفعالية.	4.0750	موافق	0.79703
يمتلك المراجع الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها وحرية التواصل المباشرة مع كافة دوائر المصرف وفي أي وقت يراه مناسبا	3.8250	موافق	0.98417
يعطى المراجع الداخلي حق الاطلاع وطلب البيانات والايضاحات على دفاتر المنشاة وسجلاتها ومستنداتها التي يرى المراجع ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله في أي وقت.	4.0500	موافق	0.81492
يسمح للمراجع الداخلي بأجراء جرد مفاجئ للأصول ويتمكن المراجع الداخلي من يلية المحتملة.	3.8250	موافق	0.87376

تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي على تقييمه لإجراءات منع او تخفيض مخاطر الاحتيال الداخلي وتمكنه من تقييم إدارة مخاطر أنظمة العمليات الالكترونية.	3.8750	موافق	0.88252
المتوسط المرجح العام	3.9300	موافق	
الانحراف المعياري العام			0.56487

3.1.3.3 التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول مساهمة مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية:

تضمنت الاستبانة خمس عبارات تتعلق حول مساهمة مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة عن تلك الأسئلة الموضحة بالجدول رقم (7)، امكن التعرف على مساهمة مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيلية وفقا لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.9000)، وبانحراف معياري بلغ (0.621000)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) يتضح هناك مساهمة مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، ويتضح أيضا من تحليل العبارات بأن اعلى نسبة كانت لعبارة " يتحقق المراجع الداخلي من فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0500)، بانحراف معياري (0.59700)، في حين كانت اقل نسبة لعبارة "ساعد تقديم المراجع الداخلي لمقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية"، بمتوسط حسابي (3.7500)، وبانحراف معياري (0.89872).

جدول 7 (التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول اسهام مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية)

العبارة	المتوسط المرجع	الاتجاه العام	الانحراف المعياري
يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية لحجم وطبيعة عمليات المصرف.	**4.0500**	موافق	**0.63851**
يتحقق المراجع الداخلي من فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.	**4.0500**	موافق	**0.59700**
ساعد تقديم المراجع الداخلي لمقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.	**3.7500**	موافق	**0.89872**
يساعد تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في عملية الحد من المخاطر التشغيلية.	**3.8750**	موافق	**0.79057**
يقوم المراجع الداخلي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية والتي تمكنه من اصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لاي انحراف.	**3.7750**	موافق	**1.02501**
المتوسط المرجح العام	**3.9000**	موافق	
الانحراف المعياري العام			0.621000

3.1.3.4 التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول مساهمة تقييم المراجع الداخلي لأداره نظم المعلومات الالكترونية في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية:

تضمنت الاستبانة خمس عبارات تتعلق حول مساهمة تقييم المراجع الداخلي لأداره نظم المعلومات الالكترونية في الحد من مخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين في الدراسة عن تلك الأسئلة الموضحة بالجدول رقم (8)، امكن التعرف على مساهمة تقييم المراجع الداخلي لأداره نظم المعلومات الالكترونية في الحد من مخاطر التشغيلية وفقا لآراء عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا المحور (3.5960)، وبانحراف معياري بلغ (0.70309)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي للدراسة البالغ (3) يتضح هناك مساهمة تقييم المراجع الداخلي لأداره نظم المعلومات الالكترونية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، ويتضح أيضا من تحليل العبارات بأن اعلى نسبة كانت لعبارة " يقوم المراجع الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية "، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.9000)، بانحراف معياري (0.70892)، في حين كانت اقل نسبة لعبارة " يوجد نظم تشغيل بديلة في حالة اخفاق نظم العمليات الالكترونية عن العمل ويتم التأكيد من توافر التامين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بسبب اخفاق نظم العمليات الالكترونية عن العمل"، بمتوسط حسابي (3.4500)، وبانحراف معياري (0.95943).

جدول 8 (التحليل الاحصائي الوصفي للبيانات التي تتعلق حول اسهام تقييم المراجع الداخلي لأداره نظم المعلومات الالكترونية)

العبارة	المتوسط المرجع	الاتجاه العام	الانحراف المعياري
يقوم المراجع الداخلي بالمراجعة وبفحص وتقييم استمرارية ومصداقية ودقة أنظمة المعلومات الالكترونية وعلى كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.	**3.9000**	موافق	**0.84124**
يقوم المراجع الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية.	**3.9000**	موافق	**0.70892**
يوجد نظم تشغيل بديلة في حالة اخفاق نظم العمليات الالكترونية عن العمل ويتم التأكيد من توافر التامين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بسبب اخفاق نظم العمليات الالكترونية عن العمل.	**3.4500**	غير متأكد	**0.95943**
يتم اجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الالكترونية ويرفع المراجع الداخلي تقارير للإدارة حول تقييمه لإدارة نظم العمليات الالكترونية.	**3.6000**	موافق	**0.92819**
يساعد تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.	**3.6250**	موافق	**1.05460**
المتوسط المرجح العام	**3.6950**	موافق	
الانحراف المعياري العام			0.70309

3.1.4 اختبار فرضيات الدراسة Testing the hypotheses of the study:

في هذا الجزء تم اختبار فرضيات الدراسة التي تبحث عن مساهمة المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

3.1.4.1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يساهم إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول رقم (9): التحليل الاتي يمثل اختبار (T) للعينة الواحدة لبعد إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر، وذلك لمعرفة ما مدي مساهمة هذا البعد في الحد من المخاطر التشغيلية وإحصائيا والتي تم اختبارها تبينا ان متوسط المقياس أكبر من 3، والذي يعني ان معظم افراد العينة يوافقون او يوافقون بشدة على مساهمة هذا البعد إحصائيا في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، يتضح ايضا ان مستوي المعنوية المحسوب Sig أصغر من 0.05 وكذلك قيم T المحسوبة موجبة لبعد إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل وبعبارة اخري نستطيع القول بأن إدراك المراجع الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

$$H_0: \mu = 3 \quad vs \quad H_a: \mu > 3$$

جدول 9 (نتائج اختبار T-Test)

One Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	الفرضية الفرعية الأولى
.09979	63116.	3.8400	40	يساهم إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

One Sample Test						
Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	الفرضية الفرعية الأولى
1.0419	.6381	.84000	.000	39	8.417	يساهم إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

3.1.4.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تساهم الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول رقم (10): التحليل الاتي يمثل اختبار (T) للعينة الواحدة لبعد صلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي، وذلك لمعرفة ما مدي مساهمة هذا البعد في الحد من المخاطر التشغيلية وإحصائيا والتي تم اختبارها تبينا ان متوسط المقياس أكبر من 3، والذي يعني ان معظم افراد العينة يوافقون او يوافقون بشدة على مساهمة هذا البعد إحصائيا في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، ويتضح أيضا ان مستوي المعنوية المحسوب Sig أصغر من 0.05 وكذلك قيم T المحسوبة موجبة لبعد الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل وبعبارة اخري نستطيع القول بأن صلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

$$H_0: \mu = 3 \quad vs \quad H_a: \mu > 3$$

جدول 10 (نتائج اختبار T-Test)

One Sample Statistics				
Std.Error Mean	Std.Deviation	Mean	N	الفرضية الفرعية الثانية
.08931	.56487	3.9300	40	تساهم الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

One Sample Test						
Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	الفرضية الفرعية الثانية
1.1107	.7493	.93000	.000	39	10.413	تساهم الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

3.1.4.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تساهم مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول رقم (11): التحليل الاتي يمثل اختبار (T) للعينة الواحدة لبعد مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، وذلك لمعرفة ما مدي مساهمة هذا البعد في الحد من المخاطر التشغيلية وإحصائيا والتي تم اختبارها تبينا ان متوسط المقياس أكبر من 3، والذي يعني ان معظم افراد العينة يوافقون او يوافقون بشدة على

مساهمة هذا البعد إحصائيا في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، يتضح ايضا ان مستوي المعنوية المحسوب Sig أصغر من 0.05 وكذلك قيم T المحسوبة موجبة لبعد مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل وبعبارة اخري نستطيع القول بأن مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.

$$H_0: \mu = 3 \quad vs \quad H_a: \mu > 3$$

جدول 11 (نتائج اختبار T-Test)

One Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	الفرضية الفرعية الثالثة
.09819	.62100	3.9000	40	تساهم مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

One Sample Test						
Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	الفرضية الفرعية االثالثة
1.0986	.7014	.90000	.000	39	9.166	تساهم مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

3.1.4.4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يساهم تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول رقم (12): التحليل الاتي يمثل اختبار (T) للعينة الواحدة لبعد تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية، وذلك لمعرفة ما مدي مساهمة هذا البعد في الحد من المخاطر التشغيلية وإحصائيا والتي تم اختبارها تبينا ان متوسط المقياس أكبر من 3، والذي يعني ان معظم افراد العينة يوافقون او يوافقون بشدة على مساهمة هذا البعد إحصائيا في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، يتضح ايضا ان

مستوي المعنوية المحسوب Sig أصغر من 0.05 وكذلك قيم T المحسوبة موجبة لبعد تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل وبعبارة اخري نستطيع القول بأن تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية.

$$H_0: \mu = 3 \quad vs \quad H_a: \mu > 3$$

جدول 12 (نتائج اختبار T-Test)

One Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	الفرضية الفرعية الرابعة
.11117	.70309	3.6950	40	يساهم تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

One Sample Test						
Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	الفرضية الفرعية الأولى
.9199	.4701	.69500	.000	39	6.252	يساهم تقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

3.1.4.5 اختبار الفرضية الرئيسية:

يساهم المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

يتضح من الجدول رقم (13): ان المتوسطات لكل من الابعاد الفرضية الرئيسية التالية: (إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر، وصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي، ومراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم المراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الالكترونية) وذلك لمعرفة ما مدي مساهمة هذه الابعاد الاربعة في الحد من المخاطر التشغيلية وإحصائيا والتي تم اختبارها تبينا ان متوسط المقياس أكبر من 3، والذي يعني ان معظم افراد العينة يوافقون او يوافقون بشدة على مساهمة الابعاد الاربعة إحصائيا في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، يتضح أيضا من خلال اختبار (T-Test) ان قيم T موجبة وان مستوي المعنوية المحسوب Sig أصغر

من 0.05، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل، وبعبارة اخري نستطيع القول بأن المراجع الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية.

جدول 13 (نتائج اختبار T-Test)

One Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	الفرضية الرئيسية
.08092	.51177	3.8413	40	يساهم المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

One Sample Test						
Test Value = 3						
95% Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	Df	T	الفرضية الفرعية الاولى
1.0049	.6776	.84125	.000	39	10.396	يساهم المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية

4.1 الخاتمة Conclusion:

قد تبين من دراسة المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية ودور المراجع الداخلي في الحد منها والتي كانت دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالإدارة العامة لمصرف الوحدة، حيث تتعرض المصارف للعديد من اشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، وهدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى مساهمة المراجع الداخلي داخل المصارف الليبية في الحد من المخاطر التشغيلية، خلصت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج التي يمكن ايجازها فيما يلي:

- يساهم المراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- يساهم إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- تساهم الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- يساهم مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- يساهم تقييم للمراجع الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.

في ضوء ما سفرت عنه نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي تتمثل في الاتي:

- يجب اشراك المراجعين الداخليين في تصميم نظم المحاسبية الالكترونية.
- ضرورة المام المراجع الداخلي بمخاطر المراجعة الالكترونية.
- يجب زيادة الاعتماد على المراجعة الالكترونية في القطاع المصرفي الليبي.
- ضرورة تأهيل المراجع الداخلي بعقد دورات لهم بشكل دوري.

قائمة المراجع Bibliography :

المراجع العربية:

1. ابو ناهية، جيهان صلاح الدين محمد (2012)، بعنوان" مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة six-sigma لتحقيق جودة التدقيق الداخلي"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية فلسطين.
2. ابو علي، محمد حسن احمد (2012)، بعنوان " تطوير اجراءات التدقيق الداخلي لضبط الاداء المالي والاداري في شركات التامين العاملة في فلسطين"، دراسة ميدانية، الجامعة الإسلامية – غزة.
3. أبو شعبان، رنده محمد سعيد (2016)، بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين (قطاع غزة).
4. أحمد، رويدة إبراهيم (2009)، بعنوان "تأثير التدقيق الداخلي المستند على المخاطر في كفاءة نظام الرقابة الداخلية وفاعليته"، دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد.
5. البلتاجي، محمد (2012)، بعنوان" نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية والتحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.
6. الواردات، خلف عبد الله (2013) بعنوان" دليل التدقيق الداخلي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. الطويل، عصام محمد عبد الهادي (2009)، بعنوان " مدى فاعلية اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية: دراسة تطبيقية" ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة
8. المدهون، ابراهيم رباح ابراهيم (2011) بعنوان " دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، دراسة تطبيقية بالجامعة الإسلامي بغزة.
9. الصواف، محمد حسين علي (2011) بعنوان "أثر الرقابة والتدقيق في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية"، بحث منشور، المعهد التقني بالموصل -العراق.
10. التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي لسنة 2020 الفصل الرابع: القطاع المصرفي، المصارف التجارية، ادارة المخاطر ص 216.
11. الخوري، يوسف (2011)، بعنوان" أنواع المخاطر التشغيلية وطرق تقييمها في المصارف"، المجلة الاقتصادية سوريا، العد 121، ص ص 10-19.
12. الخطيب، خالد راغب (2010)، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية الداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الأردن.
13. الخيسي، عبد الباسط أحمد (2013)، بعنوان "مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والاداري في هيئات الحكم المحلى في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، جامعة الازهر.
14. بكري، علي حجاج (2005)، بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الاعمال". المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الازهر.
15. حديدي، آدم (2016)، بعنوان " دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد (7)، ص ص 1-18
16. حماد، طارق عبد العال (2004)، بعنوان "معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الدار الجامعية للنشر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية.
17. حماد، طارق عبد العال (2003)، بعنوان" تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والخاطرة)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
18. كلاب، ميساء محي الدين (2007)، بعنوان "دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية- غزة.

19. لظن، هيا مروان ابراهيم (2016)، بعنوان "مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم ادارة المخاطر وفق إطار- coso: دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية- غزة.
20. محسن، محمود عبد السلام (2011)، بعنوان" مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية"، دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة.
21. عميروش، لعمارة، الهام بن، مريم (2017)، بعنوان "دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الحد من المخاطر المصرفية" دراسة حالة المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
22. تاج الدين، اميرة (2016) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في التقليل من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية" دراسة حالة وكالة رقم 258 للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك بعين فكرون، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
23. خطاب، جمال سعد السيد (2012)، بعنوان" تأثير وضبط مخاطر التشغيل على وجود المراجعة في البنوك"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (3)، ص ص 39-191.

المراجع الاجنبية:

24. Jimenez, P. Mercier, Prévention et Gestion des Risques Opérationnels Edition revenu banque, Paris, 2004, P. P 111-135
25. B. Barthelemy, Gestion des Risques: Méthode d'optimaisation Globale Edition D'organisation, paris,2000.
26. Financial Market Authority (FMA.) & Oesterreichische National bank. (2006). Guidelines on Operational Risk Management. Vienna, Austria.